

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: أول مؤشر على تدهور الأوضاع الاقتصادية في بريطانيا.. والحكومة تنتظر الخريف للإصلاح
- تحليل اخباري: كيف ينمو الاقتصاد التعاوني في المنطقة؟
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

مبيعات المنازل الجديدة بأمریکا ترتفع لأعلى مستوى في نحو ٨ سنوات ونصف في يونيو.

(رويترز)

ارتفعت مبيعات المنازل الجديدة التي تسع لأسرة واحدة في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع في يونيو لتصل إلى أعلى مستوى لها في نحو ثماني سنوات ونصف السنة في علامة جديدة على أن سوق الإسكان تكتسب زخما.

وقالت وزارة التجارة الأمريكية إن مبيعات المنازل الجديدة زادت ٣,٥ بالمئة إلى وتيرة سنوية معدلة موسميا بلغت ٥٩٢ ألف وحدة الشهر الماضي وهو أعلى مستوى لها منذ فبراير ٢٠٠٨.

وتكتسب سوق الإسكان زخما حيث أظهر تقرير ارتفاع مبيعات المنازل القائمة لأعلى مستوى لها في نحو تسع سنوات ونصف السنة في يونيو. وفي الوقت نفسه سجلت وتيرة البدء في بناء المنازل الجديدة التي تسع لأسرة واحدة زيادة كبيرة الشهر الماضي.

قادة الصين يتعهدون بالمحافظة على استقرار النمو وتنفيذ إصلاحات

(رويترز)

قالت وسائل إعلام رسمية إن كبار قادة الصين تعهدوا بالمحافظة على استقرار النمو الاقتصادي في النصف الثاني من العام مع خلق ظروف جيدة لإجراء إصلاحات في جانب الإنتاج.

وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) نقلا عن اجتماع المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني وهو أعلى جهة لرسم السياسات داخل الحزب إن الحكومة ستستخدم مزيجا من السياسات للسعي بقوة للحفاظ على اتجاهات نمو اقتصادي مستقر.

ونقلت شينخوا عن مسؤولين حضروا الاجتماع قولهم إن "الضغوط النزولية على الاقتصاد ما زالت كبيرة نسبيا وينبغي علينا أن نولي اهتماما كبيرا لبعض المخاطر المحتملة".

ونقلت شينخوا عن الاجتماع الذي قاده الرئيس شي جين بينغ أن الحكومة ستتحلى بالمرونة في تعديل السياسات بما يساعد على خلق بيئة جيدة للإصلاحات الهيكلية ذات الصلة بالجانب المتعلق بالإنتاج.

أضافت أن السلطات ستستمر في تطبيق سياسة مالية استباقية وسياسة نقدية حذرة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

هل بدأت بنوك بريطانيا تطبيق أسعار الفائدة السلبية؟

(رويترز)

أبلغ رويال بنك أوف سكوتلاند، المدعوم من الحكومة، أكثر من مليون عميل أنه قد يضطر لفرض رسوم على الودائع، ما يجعله أول بنك بريطاني يطبق أسعار فائدة سلبية.

ومن المتوقع أن يخفض بنك إنجلترا أسعار الفائدة لمستوى منخفض قياسي الأسبوع المقبل ما حدا برويال بنك أوف سكوتلاند لتحذير نحو ١.٣ مليون عميل هذا الشهر من أنهم قد يضطرون لدفع رسوم للبنك مقابل إيداع أموالهم إذا ما تراجع سعر الفائدة الأساسي دون الصفر.

وقال المتحدث باسم البنك إنه لا ينوي فرض مثل هذه الرسوم، ولكنه قد يتخذ إجراء إذا نزل سعر الفائدة الأساسي عن صفر.

وتطبق ستة بنوك مركزية حول العالم أسعار فائدة سلبية في مقدمتها بنك اليابان المركزي والبنك المركزي الأوروبي.

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يهدد الاستقرار المالي في أميركا

(أ ف ب)

رأت وكالة تابعة لوزارة الخزانة الأمريكية ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي يمكن أن يهدد الاستقرار المالي للولايات المتحدة بسبب علاقاتها الوثيقة مع المملكة المتحدة.

وقال مكتب الأبحاث المالية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية والمكلف مراقبة المخاطر المالية، في تقرير سيناريو أسود، إن الصدمات القادمة من المملكة المتحدة يمكن أن تهدد الاستقرار المالي في الولايات المتحدة. وأضاف أن أزمة الدين العام في أوروبا (٢٠١٢-٢٠١٠) لم تزعزع استقرار الولايات المتحدة، ولكن الأمر قد لا يكون كذلك مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقال التقرير إن هذا الأمر الواقع لا يضمن أي مقاومة في المستقبل.

ويكمن الخطر الأساسي في نتيجة المفاوضات الشاقة التي تستعد لندن لإجرائها مع الاتحاد الأوروبي من أجل بدء تسوية خروجها من الكتلة الأوروبية طبقا لنتائج الاستفتاء الذي أجري في ٢٣ يونيو.

وقال التقرير إن النتيجة النهائية والأوضاع الانتقالية يمكن أن تسبب صدمات أكبر في مجال الثقة في أوروبا وقد تنعكس على الولايات المتحدة. وذكر المكتب أن قيمة الأموال الأمريكية المعرضة للخطر في المملكة المتحدة تبلغ ٢١٠٠ مليار دولار أي ١١,٣ بالمئة من إجمالي الناتج الداخلي للولايات المتحدة ويمكن أن تتحول إلى خسائر إذا تراجع سعر العملة أو حدثت تقلبات كبيرة.

ومن جهة أخرى، في حال شهدت بريطانيا إنكماشاً اقتصادياً فإن الطلب على الصادرات الأمريكية سيتراجع مما قد يؤدي إلى تباطؤ طفيف في وتيرة النمو في الولايات المتحدة.

وتابع التقرير أن عدم الاستقرار المالي المتزايد في بريطانيا يمكن أن يلحق أضراراً دائمة في ثقة المستثمرين في العالم. وأشار مكتب الأبحاث المالية إلى أن التصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي أدى إلى تراجع مردود سندات الخزانة الأمريكية إلى مستويات تاريخية مما قد تشجيعاً إضافياً للمستثمرين للإفراط في الاستدانة والمجازفة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

الكوارث المناخية تزيد خطر اندلاع حروب

(أ ف ب)

تؤدي الكوارث المناخية مثل الجفاف وموجات الحر إلى تأجيج النزاعات المسلحة في الدول المتعددة الأعراق، وهي ظاهرة يُخشى أن تتفاقم نتيجة الاحترار المناخي، وفقاً لدراسة حديثة نشرت في الولايات المتحدة.

وانطلق الباحثون في هذه الدراسة التي نشرتها مجلة «الأكاديمية الأميركية للعلوم» من ملاحظة أن معظم الحروب التي اندلعت في السنوات الـ ٧٠ الأخيرة كانت بين مجموعات عرقية. واندلع ٢٣ في المئة من هذه النزاعات المسلحة في الدول الأكثر تنوعاً على الصعيد العرقي، مثل الصومال وأفغانستان، وذلك بين العامين ١٩٨٠ و ٢٠١٠، بالتزامن مع وقوع عدد من الكوارث الطبيعية.

وأظهرت الدراسة أن «الكوارث المناخية ليست مسؤولة مباشرة عن إطلاق النزاعات، ولكنها تعزز خطر نشوبها»، وفقاً للباحث في «معهد بوتسدام الألماني للبحوث المناخية» (بي آي كاي) كارل شلوسنر.

وتزداد حدة الكوارث المناخية وتثيرتها في العالم بسبب الاحترار المناخي الناجم عن انبعاثات غازات الدفيئة، خصوصاً ثاني أكسيد الكربون الصادر عن الأنشطة الصناعية.

وقال مدير المعهد هانس شلنهور: «ملاحظتنا هذه، مضافة إلى ما نعرفه أصلاً عن أثر التغير المناخي، يمكن أن تساعدنا في إعداد تصوّر عن السياسات الواجب اعتمادها». ورأى الباحثون أن اتخاذ إجراءات لخفض انبعاثات الغازات المسببة لارتفاع حرارة الأرض، أو توجيه المزارعين إلى زراعات مقاومة للحر والجفاف، يمكن أن يخفف من احتمال نشوب حروب في الدول التي تعيش انقسامات داخلية.

رئيس الوزراء الياباني يعلن خطة بقيمة ٢٦٦ مليار دولار لانعاش الاقتصاد

وكالات

أعلن رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي في تصريحات نقلتها وسائل الإعلام الأربعاء عن خطة إنعاش كبيرة تبلغ قيمتها أكثر من ٢٨ ترليون ين (٢٦٦ مليار دولار) لدعم ثالث اقتصاد في العالم.

وقيمة الخطة التي أعلنها رئيس الحكومة اليابانية في فوكوكا جنوب غرب الأرخيل، تشمل النفقات الميزانية إلى جانب سلف لاستثمارات المجموعات التعاونية والمؤسسات.

ونكرت وكالة الأنباء اليابانية 'جيجي برس' أن آبي لم يكشف تفاصيل هذه الخطة، مكتفياً بالإشارة إلى أنها تشمل نفقات الحكومة البالغة ١٣ ترليون ين.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

مجموعة العشرين: «بريكزيت» يزيد الأخطار المهددة للاقتصاد العالمي

(أ ف ب)

حذر وزراء المال وحكام المصارف المركزية في دول مجموعة العشرين، من أن يزيد قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي «الأخطار التي تهدد بزعة الاقتصاد العالمي». ولكن حرصوا في اجتماعاتهم التي اختتمت في مدينة شينغو في جنوب غربي الصين، على توجيه رسالة «مطمئنة». إذ أكدوا في البيان الختامي، أن دول الاتحاد الأوروبي «في موقع جيد» للتصدي «في شكل فعال» لأي تبعات اقتصادية ومالية لهذا القرار. واعتبروا أن نتيجة الاستفتاء «تزيد الغموض الذي يلف الاقتصاد العالمي».

ولفت المشاركون إلى أن قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد «تصدّر المواضيع المثيرة للقلق والمطروحة على البحث» في اجتماع شينغو، وتحديدًا «الأسئلة العالقة حول الشكل الذي ستخذه علاقة بريطانيا بأوروبا بعد انفصالها». وأعلن وزير المال البريطاني فيليب هاموند في لقاء مع الصحافيين، أن الموضوع «نوقش في شكل كثيف»، من دون أن يستبعد «استمرار بعض الشكوك إلى حين انتهاء مفاوضاتنا. وكشف أن بريطانيا «ربما تعلن خطة إنعاش اقتصادي في الخريف المقبل، للتصدي للتدهور الكبير» لاقتصادها بسبب قرار الخروج من الاتحاد. وقال «لدينا خيار رد عبر الموازنة، وهو ما سنفعله وفقاً لجدولنا الخاص مع «خطاب الخريف» أي الموازنة المعدلة التي تقدمها الحكومة».

وأوضح أن «الإحصاءات التي ستكون متوافرة حينها»، ستمكّن لندن من «الخروج بالخلاصات المناسبة حول ضرورة اعتماد خطة إنعاش للموازنة». لكن رفض الخوض في شكل إجراءات محتملة لزيادة النفقات العامة. وأكد «الكشف عن «إطار جديد» للموازنة هذا الخريف «لتوفير الوضوح للمستثمرين».

وكان صندوق النقد الدولي خفض توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي لهذه السنة والعام المقبل، منبهاً إلى أن «استمرار الغموض لفترة طويلة قد يؤدي إلى تباطؤ اقتصادي أكبر».

يذكر أن تحديات أخرى تهدد النمو العالمي، خصوصاً تباطؤ الاقتصاد الصيني والهجمات الإرهابية ومحاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا. إذ رأى بيان مجموعة العشرين، أن «أخطاراً شديدة لا تزال قائمة، بمعزل عن المسألة البريطانية». ولاحظ أن التقلبات في الوضع المالي «تبقى شديدة، في حين لا تزال النزاعات الجيوسياسية والإرهاب وموجة المهاجرين، تزيد البيئة الاقتصادية تعقيداً»، واصفاً الانتعاش الاقتصادي بأنه «أضعف مما كنا نأمل».

وشددت دول ومنظمات مثل صندوق النقد الدولي، على أن «السياسات النقدية الشديدة المرونة التي تنتهجها المصارف المركزية الكبيرة غير كافية»، لذا دعت هذه الدول إلى «زيادة الإنفاق العام في حال توافرت الموارد لديها لدعم النمو الهش». وحضّ صندوق النقد بعض الدول وتحديداً ألمانيا والولايات المتحدة، على «زيادة الإنفاق العام» الذي كانت تعارضه برلين. وطلبت مجموعة العشرين في البيان الختامي، استخدام «كل الأدوات المتاحة لإنعاش الحركة الاقتصادية وتعزيز النفقات على البنية التحتية».

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

في ظل التقلبات المالية والاقتصادية التي يمر بها العالم حاليا وتنامي المخاوف من عملية الركود الاقتصادي، يتعين على مصر اتخاذ إجراءات أكثر قوة لتعزيز النمو خاصة وأن المخاطر السلبية تتزايد في غياب إجراءات حاسمة فالتعافي من الأزمة العالمية ما زال بطيئا جدا وهشا للغاية في حين تتزايد المخاطر التي تهدد استمرار هذا التعافي.

وعلى الرغم من إزدياد وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي إلا أن جهات مثل صندوق النقد الدولي حذرت من أن النمو في أوروبا واليابان كان مخيبا للآمال للغاية بينما أضر تباطؤ النمو في الصين بقطاع النفط والدول المصدرة للمسلع، ومن بينها البرازيل وروسيا. لهذا مصر مطالبة الآن بتسريع الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وزيادة الدعم المالي واستمرار السياسة النقدية الميسرة كما أن هناك ضرورة للسعي لمزيد من التماسك المالي في ظل وضع الدين العام الحالي محليا كما أنه من المهم أن تصاحب هذه الإصلاحات في جانب العرض إجراءات للتحفيز المالي لتعزيز الطلب في الأمد القريب وامتصاص الصدمات السلبية خاصة وأن الأسواق الناشئة وفقا لتقارير دولية عدة ستأقلم بصورة أفضل مع موجة نزوح رؤوس الأموال التي شهدتها في الفترة الأخيرة بفضل زيادة الاحتياطات وانخفاض الديون بالعملة الأجنبية وتبني أسعار فائدة أكثر مرونة.

نرى انه يتعين على مصر أن تبدأ في تفعيل المعالجات الجاري تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية والتي تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلة بتحفيض حجم العجز وستكون كفيلة أيضا بتحسين قدرة الاقتصاد.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: أول مؤشر على تدهور الأوضاع الاقتصادية في بريطانيا.. والحكومة تنتظر

الخريف للإصلاح

صحيفة «الشرق الأوسط»

يشهد الاقتصاد البريطاني في خضم تداعيات «البريكست» - المصطلح الإعلامي للخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي - تدهورا واسع النطاق مع تراجع شديد في أنشطة القطاع الخاص يعتبر الأقوى منذ الأزمة المالية بحسب دراسة تنتظرها المراجع المعنية.

ونشر المكتب المتخصص «ماركت» ، مؤشر مديري المشتريات في يوليو، والتي وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ أبريل ٢٠٠٩. وسجل المؤشر نسبة ٤٧,٧ في المائة في يوليو بعد ٥٢,٤ في المائة في يونيو، وعندما يكون المؤشر فوق ٥٠ نقطة فذلك يعني تقدما في الأنشطة.

وقال كريس ويليامسون كبير الخبراء الاقتصاديين في «ماركت» إن شهر يوليو «شهد تدهورا شديدا في الاقتصاد مع تراجع نشاط الشركات بوتيرة هي الأسرع منذ ذروة الأزمة المالية مطلع العام ٢٠٠٩».

وأضاف أن «التغيير يظهر من خلال إلغاء طلبيات، أو عدم وجود طلبيات جديدة أو تأجيل المشروعات أو إلغائها ويُعزى ذلك بشكل عام بطريقتين أو بأخرى إلى البريكست».

وانخفض المؤشر الفرعي للخدمات داخل مؤشر مديري المشتريات، وهو القطاع الذي يستند عليه الاقتصاد البريطاني بشكل كبير، إلى ٤٧,٧ في المائة، من ٥٢,٤ في يونيو، وهو أدنى معدلاته منذ سبع سنوات، وتم جمع المعطيات بين أيام ١٢ و ٢١ من الشهر الحالي، وهي غير نهائية على أن تنشر «ماركت» المؤشرات النهائية مطلع أغسطس المقبل.

وتنتظر الدوائر الاقتصادية هذه المؤشرات بفارغ الصبر، كونها تعطي صورة أولية دقيقة عن حالة الاقتصاد البريطاني منذ استفتاء ٢٣ يونيو الماضي لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، ويجب الانتظار لأسابيع أو حتى أشهر لكي تظهر انعكاسات التصويت في الإحصاءات الرسمية التي ينشرها مكتب الإحصاء الوطني.

وقال صامويل تومبز الاقتصادي لدى «بانثيون ماكروايكونوميكس» إن «انهيار المؤشر إلى أدنى مستوياته منذ عام ٢٠٠٩ يشكل دليلا أوليا على أن المملكة المتحدة بصدد الدخول في مرحلة من التباطؤ الشديد».

ويتساءل اقتصاديون الآن عما إذا كانت بريطانيا ستجنب الركود الذي ينجم عن انكماش في الناتج المحلي الإجمالي لفصلين متتاليين.

وفي أي حال، كانت التوقعات بالنسبة للنمو قد خضعت لإعادة نظر كبيرة باتجاه أدنى في المملكة المتحدة، وقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته بنسبة ٠,٩ في المائة، لتتخفف توقعاته للنمو إلى ١,٣ في المائة العام المقبل.

وكان كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، موريس أوبستفيلد، أعلن أن «الآثار المستقبلية للبريكست ليست مؤكدة».

كما قالت رئيسة الوزراء الجديدة تيريزا ماي إنها لا تريد بدء عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي قبل نهاية العام الحالي، في حين لم تحدد حكومتها بعد ماهية العلاقات التي ترغب فيها مع التكتل الذي يضم ٢٧ دولة، ويانتظر ذلك، فإن الأسر كما الشركات البريطانية تختار الحذر في تحركاتها.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

والنقطة الإيجابية الوحيدة هي تحسن الصادرات بفضل تراجع الجنيه مقابل العملات الأخرى، ما يجعل البضائع البريطانية أقل كلفة نسبيا في الخارج، ويبدو من المرجح بشكل متزايد أن يهب البنك المركزي البريطاني لنجدة الاقتصاد مع تدابير دعم جديدة في أغسطس، بعدما اختار إبقاء سياسات التيسير على وضعها في يونيو، دون تغيير.

بدوره، قال وزير المالية الجديد فيليب هاموند في مستهل رحلته إلى الصين، إنه يمكن اتخاذ إجراءات جديدة خلال موازنة الخريف المعدلة.

ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) عنه قوله: «على المدى المتوسط سيكون لدينا فرصة خلال الخريف لإعادة النظر في السياسة المالية، إذا رأينا ذلك ضروريا في ضوء الإحصاءات التي ستصدر خلال الأشهر المقبلة والتي ستبين لنا بالضبط ما الذي يحدث للاقتصاد بعد قرار الاستفتاء»، مضيفا أن بلاده قد تعيد تشكيل سياستها المالية، إذا لزم الأمر عقب تصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، وذلك في أقوى تصريحاته حتى اليوم بشأن كيفية تغيير السياسة بعد قرار الانفصال التاريخي.

وتأتي تصريحات هاموند التي لم توضح طبيعة أي إجراءات مالية قد يفكر فيها في وقت تسود فيه الأسواق حالة من القلق، بشأن كيفية تعاطي الاقتصاد مع مرحلة ما بعد الانفصال البريطاني.

وقال هاموند خلال اجتماع لكبار رجال الأعمال في بكين، إن لندن تمتلك الأدوات اللازمة للتعامل مع اضطرابات السوق التي نتجت عن التصويت الشهر الماضي لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي. وفي تسجيل مصور بثته «سكاي نيوز» في بريطانيا، قال هاموند إن بنك إنجلترا المركزي سيستخدم أيضا الأدوات النقدية التي يمتلكها.

وأضاف: «بالطبع ندرك أن قرار ٢٣ يونيو وخصوصا الطبيعة غير المتوقعة للقرار أثار بعض الاضطرابات في الأسواق، لدينا الأدوات اللازمة لمواجهة ذلك في الأمد القصير، وزملائنا في بنك إنجلترا المركزي سيستخدمون الأدوات النقدية المتوافرة لديهم».

وذكر وزير المالية أنه يخطط لدعم الاقتصاد في فترة ضعفه بعد التصويت لصالح الانفصال لكن لا يمكن تحديد حجم أو طبيعة هذا الدعم الآن.

وأبلغ هاموند «سكاي نيوز» في مقابلة خلال زيارته للصين: «الكيفية التي سيبدو عليها هذا الإطار بالضبط ستعتمد على حالة الاقتصاد وقت بيان الخريف، البيانات التي سنراها خلال الأشهر الثلاثة المقبلة أو نحو ذلك ستكون مهمة للغاية في تحديد طبيعة إجراءاتنا».

كما قلل هاموند من أهمية مسح مديري الأعمال، الذي يحظى بمتابعة وثيقة وأظهر هبوطا حادا في أنشطة الشركات.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

إن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كما يرى العديد من المصادر لن يقف عند حدود أوروبا، ولكنه سيصل بلا أدنى شك إلى دول عديدة بالعالم من بينها مصر، والتي تتمتع بشراكات تجارية مع الاتحاد الأوروبي، ولكن حتى الآن فإن هذا التأثير غير محسوبة عواقبه على الاقتصاد المصري. فهناك تساؤلات حول موقف صادرات الدول المختلفة - ومنها مصر - للاتحاد الأوروبي، ومدى التزام بريطانيا بالاتفاقيات الدولية المبرمة في إطار الاتحاد الأوروبي ومن أهم اتفاقية الشراكة الأوروبية، وهل سيتم الخروج من لحظة الاستفتاء أم يؤجل لفترة بعدها.

لهذا، هناك ضرورة لمراجعة بنود الصادرات المصرية للأسواق الأوروبية وقياس مدى إمكانية إحلالها نتيجة قرار الانفصال أو وجود فرص أكبر لتصدير سلع وخدمات مصرية مقابل سلع وخدمات إنجليزية كانت تحصل على ميزة تفضيلية نتيجة وجود بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، مع ضرورة مراقبة أداء البورصة المصرية والتعاملات فيها بصورة دقيقة خلال الفترة الحالية خاصة، وأن هناك أسهم مصرية مدرجة ببورصة لندن، وإعداد بدائل سريعة للتعامل مع أي اضطرابات محتملة قد تحدث في حالة صدور القرار البريطاني بالانفصال لتحجيم أثرها على البورصة المصرية.

كما أن قرار الانفصال قد يؤدي إلى خروج استثمارات من بريطانيا للبحث عن ملاذات آمنة ومن ضمنها استثمارات خليجية. وقد يكون متاحا لمصر في حالة إعداد خطة عاجلة أن تجتذب جانبا منها، مع التنويه إلى أن اتساع الفجوة التضخمية بين مصر وشركائها التجاريين الرئيسيين بالاتحاد الأوروبي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وبالتالي، استمرار إيداء الصادرات السلعية ولهذا يجب الإسراع في الإجراءات الاقتصادية على فترة زمنية مناسبة لتحسين بيئة الاستثمار ككل بشكل ملحوظ.

ويجب الأخذ في الاعتبار أنه بعد خروج بريطانيا من المتوقع أن تكون هناك حركة ركود في التجارة العالمية، ومن ثم انخفاض في الإيرادات من التبادل التجاري سواء الصادرات أو حركة الملاحة، وبالتالي لابد من دراسة تلك التحركات والتوقعات حاليا والعمل على إيجاد بدائل. ويجب النظر إلى أن استثمارات الخليج هي أكبر مصدر للاستثمار في مصر، فيما تأتي بريطانيا في المركز الثاني، ونلاحظ حاليا تخارج خليجي من بريطانيا، لذا ينبغي على مصر أن تكون لديها خطة لجذب جزء من تلك الاستثمارات، وهو ما يتطلب وجود حوافز لمناخ الأعمال.

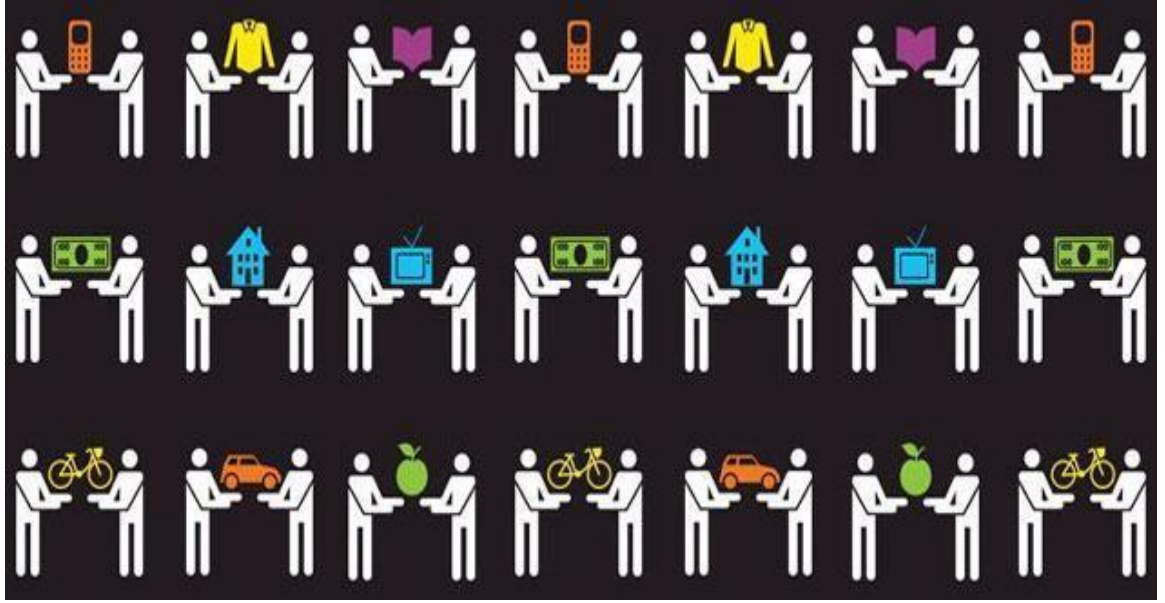
تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل إخباري: كيف ينمو الاقتصاد التعاوني في المنطقة؟

موقع أرقام

يشير مصطلح الاقتصاد التعاوني أو التشاركي "sharing economy" إلى مشاركة ما لدى الأشخاص من مهارات أو ممتلكات دون حواجز، مما يعني أن المستهلكين سوف يسعون للحصول على ما يحتاجونه فيما بينهم بدلا من الذهاب إلى المنظمات والهيئات. يشمل ذلك السلع مثل لعب الأطفال وفساتين الزفاف، والخدمات مثل التوصيل ومساحات العمل المشتركة، وبيع وشراء الأغراض المستعملة. ويستفيد الاقتصاد التعاوني بشكل أساسي من تكنولوجيا المعلومات، التي تمكن من توزيع وتبادل وإعادة استخدام فائض السلع والخدمات، وتسهل الاتصال بين من يحتاج السلعة أو الخدمة ومن يقدمها.



نماذج عالمية رائدة في الاقتصاد التعاوني

هناك العديد من الشركات العالمية الرائدة في الاقتصاد التعاوني ومن بينها:

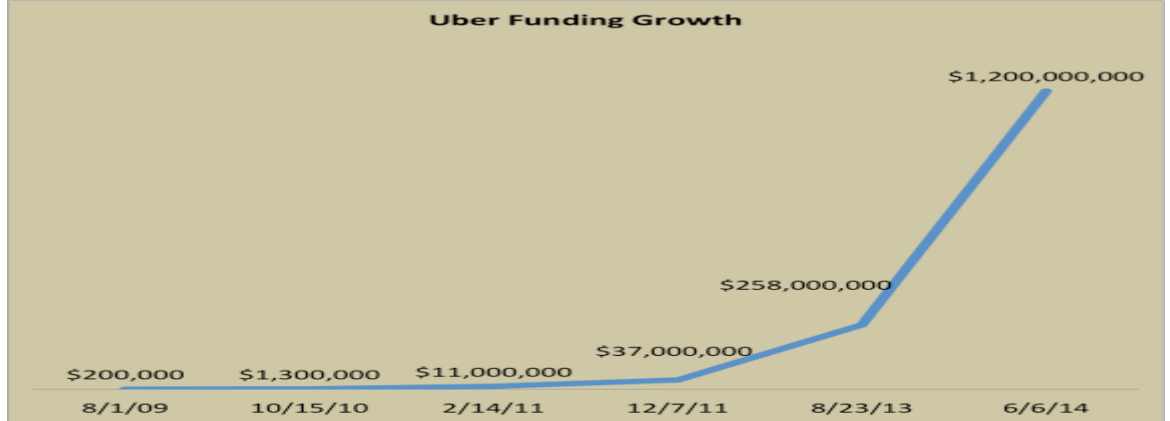
- منصة "ريلاي رايدز RelayRides"، التي غيرت علامتها التجارية نهاية العام الماضي إلى "تورو Turo"، والتي تعد أول سوق إلكترونية في العالم لمشاركة السيارات، إذ تمكن الأفراد من استئجار السيارات من جيرانهم بالساعة أو باليوم.

- شركة "تاسك رابيت Task Rabbit"، التي تتولى مهمة الربط بين من يريد إنجاز مهمة ما، ومن يمكن له القيام بمثل هذه المهمة نيابة عنه نظير أجر، تشمل تلك المهام: التسوق والأبحاث الدراسية وغير ذلك.

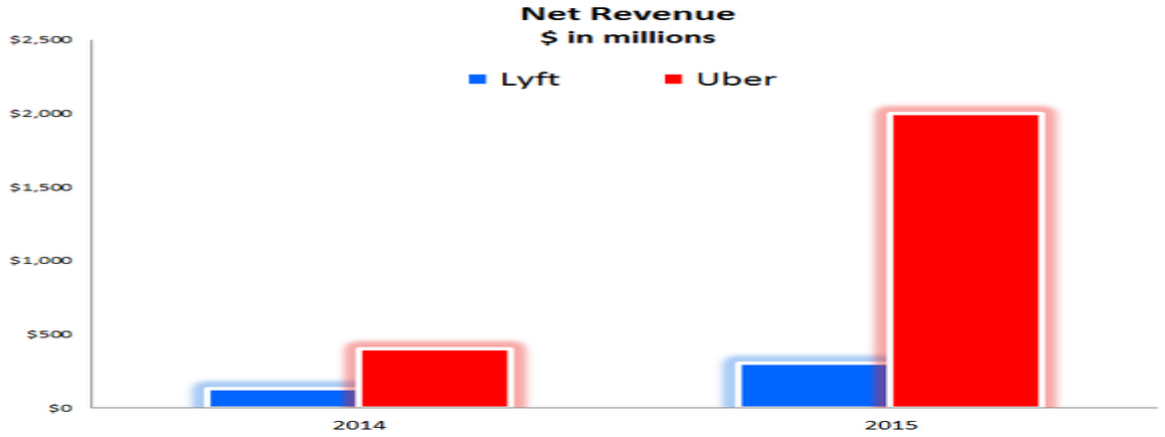
- كما تعد شركة "أوبر" لخدمات التوصيل من الأمثلة البارزة على سرعة انتشار الاقتصاد التعاوني عالميا وإقليميا، فقد زادت استثمارات الشركة بنسبة ٦٠٠% على مدار خمس سنوات، إذ ارتفع النمو التمويلي من ٢٠٠ ألف دولار عام ٢٠٠٩ إلى ١,٢ مليار دولار عام ٢٠١٤. ثم عادت الشركة الشهر الماضي لتجذب استثمارا بقيمة ٣,٥ مليار دولار من "صندوق الاستثمارات العامة" السعودي.

تنبيه هام:

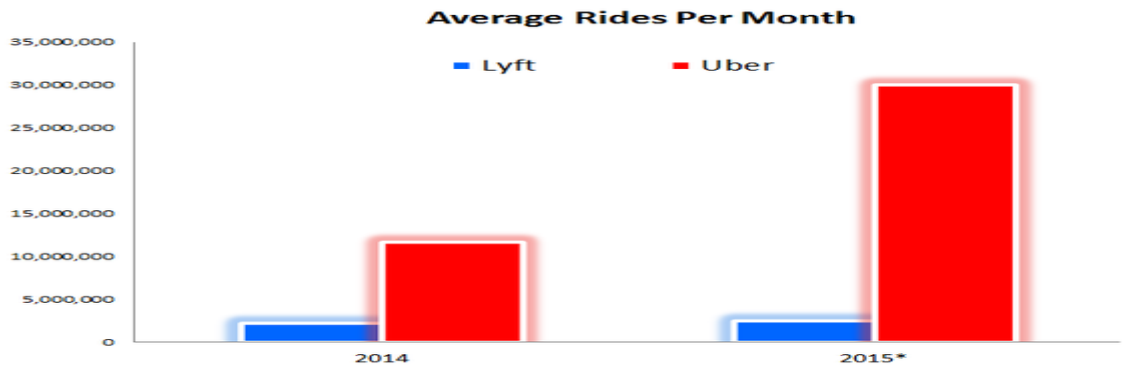
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.



- تعد شركة ليفت Lyft منافسا لـ"أوبر"، إلا أن الأخيرة تتجاوزها من حيث العوائد، ويوضح الرسم البياني التالي الفارق بين عوائد الشركتين خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.



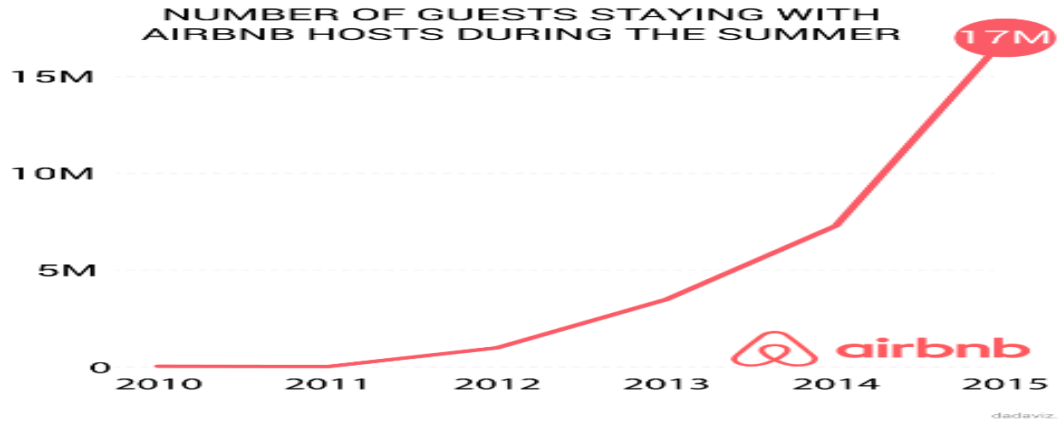
بينما يوضح الجدول التالي الفارق بين الشركتين في متوسط استخدام الخدمة شهرياً خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.



أيضاً يعد موقع "إير بي إن بي Airbnb" في سان فرانسيسكو من أبرز الأمثلة على مدى ازدياد وانتشار الاقتصاد التعاوني حول العالم، فحسب "ايكونوميست"، ارتفع عدد مستخدمي الموقع الذي يتيح تأجير واستئجار ٢٥٠ ألف غرفة في ٣٠ ألف مدينة داخل ١٩٢ دولة في العالم؛ من ٤٧ ألف شخص عام ٢٠١٠ إلى ١٧ مليون شخص عام ٢٠١٥.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.



زاد نمو الشركة بنسبة ٧٥٠% منذ عام ٢٠٠٩، مصاحباً بزيادة في التمويل من ٧ ملايين و ٢٠٠ ألف دولار في عام ٢٠١٠، إلى ٤٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٤، ليصل تقييم الشركة إلى ١٠ مليارات دولار.



أشكال الاقتصاد التعاوني في المنطقة

انتشرت في السنوات الثلاث الأخيرة بالمنطقة مبادرات ومشروعات تحفز الاقتصاد التعاوني. تضمن ذلك بيع المنتجات اليدوية والمأكولات منزلية الصنع عبر الإنترنت، على مواقع إلكترونية مثل "أنا ناسا" وغيرها من المنصات والمنديات. ودعم هذا التوجه توفير فرص عمل للسيدات اللواتي يجدن صعوبة في النزول إلى سوق العمل. أيضاً تقدم منصة "أراب رومز Arab Rooms" لحجز الشقق والغرف في الفنادق، نموذجاً آخر للاقتصاد التعاوني في المنطقة. هذا بالإضافة إلى مساحات العمل المشتركة التي وفرت حلاً مثالياً لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بتوفير بديل استئجار مقر إداري بتكاليف باهظة، على غرار "ذا وورك هاب The Work Hub" و"كيان سبيس Kayan Space" في المملكة.

أسباب نمو الاقتصاد التعاوني في المنطقة

هناك ثلاثة عوامل أساسية يتمحور حولها نمو الاقتصاد التعاوني في العالم العربي، بشكل مقارب لما يحدث في الأسواق الاستهلاكية العالمية، وذلك على النحو التالي:-

- نقلة نوعية في معنى امتلاك المنتجات، فصارت قيمة المنتج تتحدد باستخدامه، وليس بمجرد امتلاكه بشكل عام، كما هو الأمر في النماذج الاستهلاكية التقليدية.
 - زيادة قبول فكرة المنتجات المستعملة، ويرجع ذلك جزئياً إلى شعبية المنصات الإلكترونية لبيع السلع المستعملة بين المستخدمين مباشرة دون وسيط، على غرار "دوبيزل" التي استحوذت عليها مجموعة شركات "OLX" العام الماضي.
 - صار الأشخاص يتبنون ما يُطلق عليه أنماط الحياة التعاونية، والتي لا تعتمد على مشاركة المنتجات فحسب، وإنما المشاركة بالوقت والمكان والخبرة، ومن أمثلة الاستهلاك التعاوني مشاركة السيارات مع الغرباء، وهو النموذج الذي أثبتت شركة "أوبر" نجاحه وفعالته.
- ماذا يقدم الاقتصاد التعاوني؟

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

قد يساهم الاقتصاد التعاوني في حل ٤ مشكلات أساسية في الوطن العربي:

- الفقر: فوفقا لتقرير حديث للبنك الدولي فإن استهلاك الأسر العربية يصل إلى ٤٤% من اقتصاد المنطقة، ويمكن حل ذلك عبر المشاركة في استخدام المنتجات من أجل خفض التكاليف الاستهلاكية.
- البطالة: إذ إن نحو ٣٠% من الشباب في الوطن العربي يريدون بدء مشروعاتهم الخاصة، وذلك بسبب ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ٢٥%.
- الجوع: تعتمد البلدان العربية بشكل كبير على الواردات الغذائية، رغم أن ٥٠% من السكان العرب يعيشون في المناطق الريفية، وتمثل الزراعة أقل من ١٥% من الناتج الإجمالي المحلي في المنطقة، ويُمكن حل هذه المشكلة من خلال تقاسم الأراضي، كأن يُقدم الأشخاص الذين يمتلكون أراضي غير مستخدمة أراضيهم إلى أشخاص يحتاجونها للزراعة.
- حركة المرور والتلوث: تقع ٥ من أكثر المدن تلوثا في العالم في منطقة الشرق الأوسط، بسبب كثرة أعداد السيارات والعوادم الناتجة عنها، ويُمكن حل هذه المشكلة بمشاركة أكثر من شخص في سيارة واحدة، لتقليل أعداد السيارات المستخدمة، وتحسين حركة المرور، وتقليل انبعاثات الكربون الناجمة عن عوادم تلك السيارات.

التأثير على مصر:

بدأ نموذج الاقتصاد التعاوني ينتشر حاليا على مستوى العالم ويتنامي بصورة كبيرة بالمنطقة العربية وهو ما يستدعي تطويرا في البيئة الاقتصادية المصرية لخلق مناخ استثماري حاضن لتطورات هذا الاقتصاد وذلك من خلال تشجيع الابتكار وإعداد منظومة أبسط للتراخيص لمثل هذا النوع من المشروعات التعاونية مع إعداد منظومة متكاملة ومبسطة للضرائب تحفز التوسع في هذه المشروعات.

إن القطاعات الأفضل حاليا في مصر لأن تكون حاضنة لمشروعات الاقتصاد التعاوني هي الزراعة وتصنيع المكونات التي تدخل ضمن سلاسل القيمة المتكاملة وهي التي تنقص حاليا بالفعل المنظومة الإنتاجية في مصر.

وتبقى الإشارة في النهاية إلى أن تحقيق مساهمة حقيقية لذلك النوع من الاقتصاد في حل "المشكلات التي تضمنها التقرير" يحتاج لتوطين التكنولوجيا وتغيير الفكر التقليدي عن طريق مبادرات وطنية جادة. لهذا لا بد من وجود استراتيجيه للاستثمار في مصر تعكس رؤيه الدولة فيما يتعلق بدور الاستثمار التعاوني داخل الاقتصاد المصري على أن تتضمن أهم القطاعات اقتصاديه التي ترغب في جذب الاستثمارات التعاونية إليها خاصة في المجالات مرتفعة المكون التكنولوجي، وهو ما يتطلب مراجعة قانون حماية الملكية الفكرية المطبق في مصر. كما أنه من المهم زيادة الروابط بين الاستثمارات التعاونية والمحلية والأجنبية من خلال تشجيع تكوين الشراكات وخاصة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يساهم في نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية شاملة أحدث الممارسات الإدارية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

تراجعت الأسهم الصينية بنهاية جلسة تداولات اليوم الجمعة، بفعل هبوط أسهم شركات النفط ومنتجاتها الخام.

ورغم هبوط البورصة الصينية، إلا أن المؤشر الرئيسي سجل أكبر مكاسبه الشهرية منذ مارس الماضي، مع تراجع المخاوف المتعلقة بضعف اليوان، وإعلان بيانات اقتصادية جيدة.

وكانت الأسهم الصينية قد سجلت أكبر هبوط يومي في ٦ أسابيع الخميس مع مخاوف بشأن تقييد السلطات التنظيمية للاستثمار في سوق الأسهم وإدارة الثروات.

وهبط مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة ٠,٥% ليصل إلى ٢٩٧٩ نقطة عند الإغلاق، لكنه سجل ارتفاعا بنحو ١,٧% في شهر يوليو الحالي.

كما أنهت الأسهم اليابانية جلسة الجمعة على ارتفاع، بعد جلسة شهدت تقلبات قوية، مع تقييم المستثمرين لقرارات بنك اليابان.

وقرر البنك المركزي الياباني رفع مشترياته السنوية من صناديق المؤشرات المتداولة إلى ٦ تريليونات ين (٥٧ مليار دولار) من المستوى الحالي البالغ ٣,٣ تريليون ين، في حين أبقى مستهدف مشتريات الأصول ومعدل الفائدة الرئيسي دون تغيير.

وجاء صعود البورصة اليابانية رغم الارتفاع القوي الذي سجله الين عقب قرار السياسة النقدية للبنك المركزي، بعد أن جاء بأقل من توقعات المحللين والذين توقعوا تدابير تحفيزية أكثر قوة لدعم النمو والتضخم.

وصعد مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة ٠,٦% إلى ١٦٥٦٩ نقطة، لكنه سجل خسائر أسبوعية بنحو ٠,٤%، كما ارتفع مؤشر "توبكس" بحوالي ١,٢% ليصل إلى ١٣٢٢ نقطة.

واستقرت غالبية الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة مع تقييم المستثمرين لبيانات النمو الاقتصادي المخيبة للآمال في الربع الثاني بالإضافة إلى صدور المزيد من نتائج الأعمال الفصلية للشركات، ولكن المؤشرات الرئيسية حققت مكاسب قوية خلال يوليو.

وتراجع مؤشر "داو جونز" الصناعي بمقدار ٢٤ نقطة إلى ١٨٤٣٢ نقطة، بينما ارتفع مؤشر "نازداك" (+ ٧ نقاط) إلى ٥١٦٢ نقطة، كما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+ 3.5 نقطة) إلى ٢١٧٣,٦ نقطة، مقرباً من أعلى إغلاق قياسي.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" خسائر بنسبة ٠,٨%، فيما حقق "نازداك" مكاسب بنسبة ١,٢%، بينما استقر "S&P 500" قرب إغلاق الجمعة الماضي.

أما خلال يوليو، فقد حقق "داو جونز" الصناعي مكاسب بنسبة ٢,٨%، كما ارتفع "S&P 500" بنسبة ٣,٦%، في حين حقق "نازداك" مكاسب شهرية بنسبة ٦,٦% هي الأكبر منذ مارس الماضي.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع "ستوكس يوروب ٦٠٠" بنسبة ٠,٧% أو بمقدار ٢,٤ نقطة إلى ٣٤١,٩ نقطة، وحقق المؤشر القياسي مكاسب أسبوعية بنسبة ٠,٥%، في حين حقق مكاسب شهرية خلال يوليو/تموز بنسبة ٣,٦% هي الأفضل منذ أكتوبر عام ٢٠١٥.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وارتفع مؤشر فوتسي ١٠٠ البريطاني (٣,٣٧+ نقطة) إلى ٦٧٢٤,٤ نقطة، وارتفع مؤشر "داكس" الألماني (٦٢,٥+ نقطة) إلى ١٠٣٣٧,٥ نقطة، كما ارتفع أيضاً مؤشر "كاك" الفرنسي (١٩,٢+ نقطة) إلى ٤٤٣٩,٨ نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم ديسمبر عند التسوية بنسبة ١,٢% أو بمقدار ١٦,٣ دولار إلى ١٣٥٧,٥ دولار للأوقية، كما حقق المعدن النفيس مكاسب شهرية خلال يوليو/تموز بنسبة ٢,٨%.

وفي أسواق النفط، ارتفع خام "تايمكس" الأمريكي بنسبة ١,١% أو بمقدار ٤٦ سنتاً وأغلق عند ٤١,٦ دولار للبرميل، محققاً خسائر أسبوعية بنسبة ٥,٩% وشهرية بحوالي ١٤% هي الأكبر منذ يوليو ٢٠١٥، بينما انخفض خام "برنت" القياسي بنسبة ٠,٦% أو بمقدار ٢٤ سنتاً وأغلق عند ٤٢,٤٦ دولار للبرميل وسجل خسائر شهرية بأكثر من ١٢%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، أعلنت وزارة التجارة الأمريكية نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٢% خلال الربع الثاني من العام الجاري، بينما أشارت التوقعات إلى نمو بنسبة ٢,٥%.

التأثير على مصر:

عادت البورصة المصرية خلال الأسبوع الماضي إلى الصعود القوي لتسجل أحد أكبر ارتفاعاتها منذ بداية العام نتيجة عوامل داخلية مرتبطة في الأساس بمتغيرات أسعار العملات الأجنبية أمام الجنيه المصري وبدء مناقشات الحصول على قرض صندوق النقد الدولي ضمن حزمة تمويلية تبلغ قيمتها ٢١ مليار دولار؛ حيث حد من تأثيرها بالأسواق العالمية حالة الاستقرار النسبي التي تشهدها تلك البورصات في ظل غياب المتغيرات الأساسية مما يعني أن البورصة المصرية لازالت متجهة للتفاعل أكثر مع أوضاعها الداخلية وذلك في ظل قوة المتغيرات الداخلية مع ظهور تحركات إيجابية في الأسواق العالمية دفعت أغلبها للتماسك وتعويض خسائرها السابقة، وهي فرصة إيجابية لطرح أدوات جديدة أو تطوير نظم التعامل في البورصة المصرية حيث أصبحت المتغيرات الخارجية أقل وطئة على أداء السوق المحلي مما سيساهم في زيادة فرص جذب استثمارات الأجانب للبورصة خلال الفترة القادمة إذا استمرت الأوضاع كما هي.

نعيد التأكيد على أن اتجاه الدولة حالياً لدراسة طرح حصص من شركات في البورصة المصرية أو بالأسواق العالمية يستلزم دراسة لتوقيت الطرح وآليات التسعير وفرص نجاحه في ظل الأوضاع العالمية التي تشهدها أغلب الأسواق العالمية خلال الفترة الحالية وذلك لضمان وجود فرص حقيقية لنجاح الطروحات المخططة بالأسواق وتحقيق الهدف منها ضمن الحزمة التمويلية التي أعلنت عنها الحكومة المصرية الأسبوع الماضي.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.